

البيان الختامي لمؤتمر الطاقة العربي السادس

عقد مؤتمر الطاقة العربي السادس في قصر الأمويين في مدينة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، خلال الفترة 13 - 16 محرم 1419 هجرية ، الموافق 10 - 13 أيار / مايو 1998 ميلادية تحت شعار ” الطاقة والتعاون العربي ” ، بدعوة كريمة من حكومة الجمهورية العربية السورية ، وبرعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد الذي أناب عنه السيد المهندس محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء ، في إلقاء كلمة عبر فيها عن ترحيبه بالمشاركين مؤكداً على ضرورة تعزيز وتقوية التنسيق والتضامن العربي ، ومشيداً بأهمية مؤتمرات الطاقة العربية ، وأهمية دور الطاقة في التنمية الاقتصادية ، وأشار إلى التقلبات التي تحدث في سوق الطاقة العالمية ، وما تحدثه من تأثير على إنتاج ومستوى أسعار النفط ، كما دعا إلى ضرورة تكامل الصناعات النفطية والغازية والبتروكيماوية والتحويلية ، ونوه إلى أهمية مشروعات الربط الكهربائي العربية التي تمثل توجهاً استراتيجياً لمصلحة هذه الأمة .

التعاون العربي ودعم التنمية .
يعتبر انعقاد مؤتمر الطاقة العربي مساهمة علمية لمناقشة كل ما يتصل بقطاع الطاقة الاستراتيجي ، وهو القطاع المحرك للاقتصاد العربي والرافد لانشطته المختلفة ، والدافع لعجلة التنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية - العربية ، والعربية - الدولية . وتنبؤ من خلال المؤتمر رؤية عربية مشتركة تربط سياسات الطاقة بقضية التنمية ، وتسلب الأضواء على الأبعاد الدولية للطاقة وآثارها على الأقطار العربية . كما تتحدد من خلاله مجالات التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في هذا القطاع الحيوي ، والتعرف على الإمكانيات العربية وتطويرها ، وحسن استغلالها في خدمة الاقتصاد العربي والدولي . وفي هذا

التي تتجسد في المؤتمر ، في قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية هو قطاع النفط والغاز والطاقة ، واستعرض الموضوعات المطروحة أمام المؤتمر ، والجوانب الاستراتيجية والسياسية المتصلة بقضايا التنمية العربية .
شارك في المؤتمر وفود من تسع عشرة دولة عربية ضمت العديد من الوزراء والمسؤولين والخبراء في مجال الطاقة ، وممثلين من المؤسسات والمنظمات العربية والدولية . كما حضر المؤتمر عدد من الإعلاميين العرب والأجانب . وتواصلت المناقشات والمداومات حول الموضوعات على مدى أربعة أيام متتالية .
ألقي رؤساء وفود الدول العربية كلمات أبرزت الجهود الوطنية المبذولة لتطوير قطاع الطاقة والمساعد لتعزيز

القي رئيس المؤتمر السيد الجيولوجي محمد ماهر جمال ، وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية ، كلمة افتتاحية عبر فيها عن ترحيبه بالمشاركين في المؤتمر ، وحيات المؤسسات المشرفة عليه ، وهنأها على حسن تنظيمه ، كما أشار في كلمته إلى تحديات القرن الحادي والعشرين ، وضرورة مواجهتها بمزيد من التنسيق والتضامن العربي .

وألقي السيد عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية نيابة عن معالي الدكتور احمد عصمت عبد المجيد ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، كلمة باسم المؤسسات المشرفة على المؤتمر ، أشاد فيها بروح العمل العربي المشترك

الصدد دعا المؤتمر إلى تنوع قاعدة الاقتصاد العربي وتطوير الصناعة النفطية ، وصناعات الطاقة الأخرى للعمل على زيادة القيمة المضافة لهذه الثروة ، وتشجيع الاستثمار العربي في المنطقة العربية .

فعلى المستوى الإقليمي ، وانطلاقاً من أهمية الاستقرار كمنحاً طبيعي لتحقيق النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات العربية والأجنبية والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية العربية ، عبر المؤتمر عن قلقه البالغ من استمرار التعتن الإسرائيلي في الاستجابة لاستحقاقات السلام ، رافضاً الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية ، وناقضاً ما تم تنفيذ ما تم التوصل إليه على كافة المسارات ، الأمر الذي يعيد وضع المنطقة إلى حافة الخطر ، ويقوض فرص المنطقة العربية في الاستقرار والتنمية والبناء .

وعلى المستوى الدولي ، لاحظ المؤتمر بروز العديد من التطورات التي تمس قضايا الطاقة وما يتعلق منها بالبيئة ، والمفاوضات الدولية بشأنها ، والتي يمكن أن تنتج عنها تأثيرات سلبية على استخدام الوقود الأحفوري ، بالإضافة إلى التطورات الخاصة بالتجارة الدولية واتفاقياتها ، وما يترتب عليها من فرص وإمكانات بالنسبة للدول النامية . وعبرت مداولات المؤتمر عن أهمية الحضور العربي في قلب الأحداث المؤثرة على صناعة القرارات الدولية ، لتمثيل المصالح العربية والدفاع عنها إزاء هذه التطورات ، متعاونين في ذلك مع بقية الدول النامية ومجموعات الدول ذات الاهتمام المشترك ، للوصول إلى نظام اقتصادي عالمي عادل ومعبر عن مصالح جميع الأطراف .

وإدراكاً من المؤتمر للظفرة الكبيرة في صناعة المعلومات والاتصالات ، فإنه يؤكد على أهمية تبادل المعلومات والبيانات وضرورة تسهيل الحصول عليها لخدمة

القضايا الاقتصادية العربية .

ومن خلال الأوراق القطرية والدراسات الفنية المقدمة للمؤتمر ، والمداولات في حلقات النقاش والجلسات ، توصل مؤتمر الطاقة العربي السادس إلى التوصيات التالية :

أولاً : استهلاك الطاقة وترشيده :

اطلع المؤتمر على الدراسات التي توضح الزيادة المتواصلة في استخدام الدول العربية من البترول ، لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان ، والارتفاع المستمر في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى التوقعات التي تشير إلى أن الطلب المحلي سيستمر في التوسع في المستقبل ، الأمر الذي سوف يؤثر على الدور الأساسي الذي تلعبه العوائد البترولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونوه المؤتمر بالجهود والإجراءات التي تتخذها الدول العربية للمواءمة بين متطلبات الاستهلاك المحلي ، من ناحية ، واستمرارية الحصول على العوائد البترولية لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية ، من ناحية أخرى . وقد شملت تلك الجهود الحد من الإسراف في استهلاك القطاعات المختلفة من النفط والطاقة بإتباع أساليب ذات جدوى فنية واقتصادية ، إضافة إلى الاستفادة من الموارد المتاحة من الغاز الطبيعي كوقود متمم للمشتقات البترولية ، التي يمكن توجيه نسبة أكبر منها للتصدير ، وكذلك استخدام آلية الأسعار لتوزيع مصادر الطاقة على مختلف المستهلكين مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . وإذ يشيد المؤتمر بتلك الجهود ، فإنه يوصي بإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية للجوانب المختلفة للطلب على الطاقة في كل قطاع في السوق المحلية ، وتشجيع الاتجاه نحو تبادل الخبرات بين الدول العربية لضمان الاستخدام الأمثل لموارد النفط والطاقة ، ولتعزيز مساهمتها في

عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإيماناً منه بأهمية المعلومات ودورها في دراسات الطاقة ، أوصى المؤتمر بمواصلة إثراء المعلومات والبيانات التي تغطي إمدادات النفط والطاقة لمختلف القطاعات الاقتصادية ، للاستفادة منها في إعداد الدراسات والبحوث وتبادلها بين الدول العربية . وحث الدول العربية على الاستمرار في تزويد المركز العربي لدراسات الطاقة ، الذي تأسس في منظمة أوابك بتوصية من مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، بالمعلومات والبيانات التي يتطلبها إجراء الدراسات المطلوبة في المجالات المختلفة .

ثانياً : مصادر الطاقة :

- أحيط المؤتمر علماً بالجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز عمليات البحث والتنقيب ، واطلع على الإستراتيجيات التي تتبعها الدول ، كل حسب ظروفه وإمكاناته . ويؤكد المؤتمر على أهمية الاستمرار في بذل هذه الجهود ، والاستعانة بالتقنيات الحديثة في مجالات الاستكشاف والإنتاج ، والتي أثبتت جدواها الفنية والاقتصادية في رفع نسبة النجاح في الآبار الاستكشافية والتطويرية ، كما أدت إلى تحسين معامل الاستخلاص وزيادة الاحتياطي ، وخفض تكاليف استكشاف وإنتاج البرميل من النفط .

- أطلع المؤتمر على التطورات التي يشهدها الطلب المحلي والعالمي على الغاز الطبيعي ، وعلى المشاريع التي تقوم بها الدول العربية لاستثمار ثرواتها منه وإيصاله إلى الأسواق العالمية . ويؤكد المؤتمر اهتمامه بهذا التوجه ، ويدعو الدول العربية إلى دعم التعاون الإقليمي في هذا المجال ، سواء عن طريق مد شبكة أنابيب لنقل الغاز بين مواقع إنتاجه ومراكز استهلاكه في الدول المجاورة ، أو عن طريق زيادة الاستفادة منه كلقم في صناعة البتروكيماويات والأسمدة لسد

حاجة الأسواق العربية المتزايدة من هذه المنتجات ، أو استخدامه لتوليد الكهرباء ونقلها لأماكن الاستهلاك ، مع مراعاة الجدوى الاقتصادية في كافة الخيارات .
- أطلع المؤتمر على الإمكانيات الكامنة في الدول العربية لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وطاقة الكتلة الحيوية .
ويدعو المؤتمر إلى الاهتمام بالبحث العلمي ومتابعة التطورات العالمية في هذا المجال ، للاستفادة من تلك المصادر مع مراعاة الجدوى الاقتصادية ، بالمقارنة مع المصادر الأخرى المتوفرة في الدول العربية .

ثالثا : الطاقة الكهربائية :

- أشاد المؤتمر بالجهود المبذولة لربط الشبكات الكهربائية بين الدول العربية لما توفره من المنافع الاستراتيجية والفنية والاقتصادية . كما أشاد بالدور الذي يقوم به الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي في هذا المضمار وأكد على أهمية استمرار التنسيق اللازم للحصول على المنافع من عمليات الربط ، والتي من أهمها استمرار خفض احتياطي التوليد اللازم في الشبكات المرتبطة والوفور في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لتوليد الطاقة ، إضافة الى رفع إمكانيات الفنيين العاملين في مؤسسات الكهرباء المختلفة وتبادل الخبرات .

أكد المؤتمر على أهمية الاستغلال الشامل لعمليات ربط الشبكات الكهربائية ، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الربط الكهربائي بين الدول العربية والا يقتصر التبادل الكهربائي على التبادل الثنائي ، أو بين مجموعات الدول المتجاورة فقط ، بل أن تكون هناك نظرة شمولية ، وأن يتم تكامل الشبكات الكهربائية عربيا وامتدادها في أفريقيا وآسيا وأوروبا . وأوصى في هذا السياق على أهمية دراسة إقامة مراكز تحكم إقليمية أو مركز عربي للتحكم في الشبكات المرتبطة وتنظيم تبادل الطاقة

فيها بينها .

- دعا المؤتمر الى استمرار الدول العربية بالمضي في مشاريع الربط الكهربائي في كل من المشرق والمغرب العربي ومن ثم فيما بين المنطقتين ، بما يحقق مردودا اقتصاديا عاليا للأموال المستثمرة في هذه المشروعات .

- نظرا لما تم أنجازه من مشاريع الربط الكهربائي وما سوف تتطلبه هذه المشاريع من تعاون وتنسيق بين الأطراف المرتبطة ، ولما كان دور الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي الذي عمل مشكورا حتى الآن على تنسيق الجهود لإنشاء مشاريع الربط الكهربائي ينتهي بانتهاء مرحلة انشاء هذه المشاريع ، ولما كانت الدول العربية تفتقر الى مؤسسة مسؤولة عن تنسيق وتشغيل الشبكات المرتبطة ، يوصي المؤتمر بتأسيس منظمة إقليمية على غرار اتحاد تنسيق إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية في أوروبا الغربية (UCPTE) بهدف التنسيق بين توليد الكهرباء ونقلها .

- أكد المؤتمر على أهمية اشتراك القطاع الخاص العربي في انشاء وامتلاك وإدارة وتشغيل المنشآت الكهربائية في البلاد العربية على اسس تجارية ، مع تعاون الدول العربية في هذا المجال لزيادة قدرتها التفاوضية ووضع الضوابط اللازمة لمنع الاحتكار في هذا المجال .
- أشار المؤتمر إلى إمكانية الاستفادة من فرض التعاون بين الدول العربية وبينها وبين الدول الأوروبية لتوحيد المواصفات والمقاييس وإقامة صناعات مشتركة .

لتغذية القطاع الكهربائي وتبادل الخبرات في ذلك المجال وان هذا التعاون قد ينتهي الى إقامة محطات كهربائية مشتركة ذات قدرات عالية توفر الاحتياجات بأفضل الاقصاديات الممكنة .

نوه المؤتمر بالدور المتنامي للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وأكد على أهمية اجراء دراسة فنية واقتصادية لارساء

شبكة غاز عربية بين عدد من الاقطار خاصة في ضوء اتجاه عدد كبير من الدول الى استخدام الدورة المركبة لتوليد الكهرباء .

أوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام بتطوير الموارد البشرية والكوادر الفنية العالية في مؤسسات الكهرباء العربية المختلفة وتبادل الخبرات فيما بينها وإقامة علاقات وظيفية مستمرة تخدم حسن التنسيق والمبادرة الى طرح الحلول المناسبة في مواجهة اية مشاكل طارئة .

نوه المؤتمر الى الأهمية المستقبلية لمصادر الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء وخاصة بالنسبة للمناطق النائية وأكد على أهمية تعاون الدول العربية في مجال الأبحاث الخاصة باستخدامات الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء كما أكد على أهمية التعاون في التصنيع المشترك لمعدات ونظم الطاقة الشمسية والتدريب المشترك لتشغيل وصيانة هذه المعدات .

رابعا : الصناعات النفطية اللاحقة :

لاحظ المؤتمر بارتياح الجهود المبذولة والخطط الموضوعية لتوسعة طاقات المصافي وتحسين منتجاتها بحيث تتلاءم مع المواصفات العالمية خاصة فيما يتعلق بخفض نسبة الكبريت في الغازولين والديزل وإنتاج وتسويق الغازولين الخالي من الرصاص وأوصى بتكثيف الجهود في هذا الاتجاه والاهتمام بزيادة العمليات التحويلية لإنتاج المشتقات الخفيفة والمتوسطة على حساب زيت الوقود وذلك لسد العجز الحالي والمتوقع في السوق المحلية لبعض الدول العربية وتلبية حاجة السوق العالمية .

أكد المؤتمر على أهمية التنسيق في صناعة التكرير في الدول العربية لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية كما أكد على زيادة التجارة البينية في المشتقات النفطية .

لاحظ المؤتمر توجه القطاع الخاص في

متابعة المواضيع المتعلقة بحماية البيئة
وتعميم النتائج التي توصل اليها .

سابعا : التعاون العربي والدولي :

تدارس المؤتمر التغيرات المتسارعة على
الصعيدين العربي والدولي في المجالات
الاقتصادية والتجارية التي تتطلب المزيد
من التنسيق بين الدول العربية لضمان
مصالحها المشتركة ومصالح الدول النامية
الآخري .

لاحظ المؤتمر بارتياح ما تشهده الفترة
الحالية من تطورات مهمة تجاه التكامل
الاقتصادي العربي حيث دخلت منطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ
في مطلع العام الجاري اإذانا يبدأ مرحلة
من التعاون العربي اكثر متانة تقوم على
اساس المنافع المتبادلة واستنادا الى تفعيل
مؤسسات العمل العربي المشترك
وبمشاركة القطاع الخاص كعنصر فاعل في
النشاطات الاقتصادية العربية لكي يلعب
ذلك التعاون دوره المنشود في تعزيز
الاصلاحات الاقتصادية ودفع عجلة
التنمية الى الامام .

أكد المؤتمر على الحاجة للمزيد من
التنسيق بين الدول النفطية على الصعيد
الدولي لتستفيد مما يتيحها الاتجاه نحو
الاستفادة من فرص وامكانيات فتح
الاسواق العالمية امام صادراتها بما في ذلك
البتروكيمياويات دون حواجز او قيود ولكي
لا تتخذ التكتلات الاقتصادية خاصة في
الدول الصناعية اجراءات تمييزية
جديدة .

احيط المؤتمر علما بالزيادات المطلوبة
في صادرات النفط والطاقة على المستوى
العالمي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في مختلف مناطق العالم ونوه
بالتزام الدول العربية بتأمين الاحتياجات
العالمية من البترول بتكاليف عادلة
ومعقولة .

أكد المؤتمر على اهمية تطوير التعاون
بين الدول المنتجة داخل اوبك وخارجها
والدول المستوردة للنفط بما يساعد على

دون الاضرار بالبيئة مع اعتبار الفارق في
المشاكل البيئية في الدول الصناعية الناجمة
عن التطور الصناعي وبين المشاكل البيئية
في الدول النامية المرتبطة بالفقر والتخلف
واستنزاف المصادر الطبيعية .

اطلع المؤتمر على التطورات التي
شهدتها الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة
بشأن تغير المناخ وخاصة بروتوكول كيوتو
واذ يعرب عن تأييد الدول العربية للحد
من التلوث فانه يحث الدول الصناعية
(دول المرفق - 1 من الاتفاقية) على
التنفيذ العادل لالتزاماتها عملا بالمادة
الثالثة الفقرة 14 من البروتوكول التي
تدعو تلك الدول الى تنفيذ الالتزامات
بشكل يحد من الانثار الاجتماعية والبيئية
والاقتصادية على الدول النامية وبشكل
خاص الاطراف المحددة في المادة الرابعة
الفقرتين الثامنة والتاسعة من الاتفاقية
والتي تشمل الى جانب غيرها البلدان التي
يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على الدخل
الناشيء عن انتاج وتجهيز وتصدير أو
استهلاك انواع من الوقود الاحفوري
والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به ويؤكد
على اهمية ماجاء في بروتوكول كيوتو في
ذلك الشأن :

حث المؤتمر الدول العربية على
المشاركة الفعالة في المحافل الدولية
واللجان المنبثقة عنها التي تتابع تنفيذ
الاتفاقيات البيئية بشكل عام واتفاقية تغير
المناخ بشكل خاص وان تشمل الوفود
المشاركة في تلك المحافل ذوى
الاختصاص في مجال البترول والطاقة
واكد المؤتمر على اهمية التنسيق بين الدول
العربية والدول النامية الآخري في تلك
المحافل كما دعا الى ابراز الآثار السلبية
على اقتصاديات تلك الدول اذا لم تطبق
تلك الاتفاقيات بشكل عادل .

دعا المؤتمر الى زيادة التوعية البيئية
والاعلامية مع الحرص على اختيار
البرامج الواقعية والموضوعية
دعا المؤتمر الى تشجيع البحث العلمي
وحث مراكز البحث العلمي العربية على

الدول العربية للمساهمة في الصناعات
النفطية اللاحقة والمؤتمر اذ يبارك هذا
التوجه فانه يتطلع الى نمو هذا الاتجاه على
اسس اقتصادية سليمة .

اشاد المؤتمر بالتطور السريع
والنجاحات التي حققتها الصناعة
البتروكيمياوية في الدول العربية ويؤكد
المؤتمر على اهمية الاستمرار في هذا النهج
كما يبارك توجه القطاع الخاص للاستثمار
في هذه الصناعات ويدعو الدول العربية
الى التنسيق والتعاون في انتاج وتسويق
المواد البتروكيمياوية .

خامسا : الاستثمار والتمويل :

اطلع المؤتمر على الاحتياجات المتزايدة من
الاستثمارات في مشروعات الطاقة
المختلفة في الدول العربية ودعا النظام
المصرفي والمؤسسات المالية العربية
والقطاع الخاص الى تكثيف جهودها في
مجال اعداد ومراجعة دراسات الجدوى
اللازمة لمشروعات الطاقة كما حث المؤتمر
على توعية الاسواق والمستثمرين العرب
بمزايا الاستثمار في هذه المشروعات .

دعا المؤتمر الى ضرورة ايجاد المناخ
الملائم لتطوير عمليات الاستثمار
والتمويل في مجال الطاقة وغيرها وذلك
بازالة المعوقات التي تواجهها اذ لابد من
التخلص من الاجراءات البيروقراطية
المعقدة وتطوير الاسس القانونية وحقوق
التقاضى وتمكين المؤسسات الوطنية من
المشاركة مع المؤسسات الخارجية في تلك
العمليات وتيسير عملية دخول رجال
الاعمال والمستثمرين للبلدان العربية
وعدم التخوف من المشاركة الاجنبية في
قطاع الطاقة وابتكار اساليب جديدة
للتمول وتمحيق اكبر قدر من التعاون بين
المؤسسات المالية .

سادسا : البيئة :

أكد المؤتمر على الترابط الوثيق بين
التنمية والطاقة والبيئة ودعا الى التوازن
فيها بينها بحيث تتحقق التنمية المستدامة

المتخصصة في تدريب وتطوير المهارات العربية .

مؤتمر الطاقة العربي السابع :

يعقد باذن الله مؤتمر الطاقة العربي السابع خلال عام 2002 ميلادية في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية وبالله التوفيق

صدر في دمشق يوم الاربعاء 16 محرم 1419 هـ الموافق

13 / ايار / مايو 1998 م ●

دعا المؤتمر الى تضافر الجهود لتأهيل كوادر اعلامية عربية في مجال الطاقة على مستوى عال من الكفاءة والمهنية والتخصص وتزويد هذه الكوادر بالمعرفة والمعلومات الضرورية لاداء رسالتها على افضل وجه .

تاسعا : البحث العلمي والتدريب :

اكّد المؤتمر على استمرار الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة وتطوير معاهد البحوث العربية وتعزيزها بالكادر المؤهل والمحفزات المادية والمعنوية كما اكّد على اهمية تعزيز دور المعاهد

استقرار السوق البترولية ويجنبها التقلبات الحادة في الاسعار وما تخلفه من اثار سلبية على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على السواء .

ثامنا : الاعلام :

اكّد المؤتمر على اهمية الاعلام والدور المؤثر الذي يلعبه اليوم في عالم مفتوح وعلى ضرورة الوصول بالاعلام العربي في مجال النفط والطاقة الى مكانة مرموقة تنقل الى العالم الرسالة الاعلامية العربية حول دور النفط في التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول المنتجة والدول المستهلكة .

مؤتمرات قادمة

(2) الندوة الدولية الثالثة للمواد الجديدة
للانظمة الكهروكيميائية
4-8/07/1999، مونتريال، كندا
للاتصال:-

Prof. G.Savadogo Laboratoire
d'electrochimie et de materiaux energetiques,
E'cole Polytechnique de Montreal;
C.P.6079, Succursale
Center Ville, Montreal (Quebec)
Canada H3C 3A7
Fax: (514) 340-4468

(1) المؤتمر الاقليمي للطاقة المتجددة
1999
10-13/02/1999، بيرث -
اسكتلندا
للاتصال:-

Concept Connections International,
P.O Box 235,
Mt. Hawthorn WA 6016, Australia.
Fax: 61 8 9242 2238